

دور التدقيق في محاربة الفساد المالي

مفهوم الفساد:

عرف الفساد على اختلاف أشكاله على انه تعمد على مخالفة مبادئ وقواعد العمل من أجل الحصول على مزايا شخصية أو مزايا للأطراف ذات الصلة ، أي عدم الامتثال المقصود لمبدأ تباعد العلاقات في العمل ، سواء في القطاع الخاص أو العام ، قصد الحصول على منفعة، لنفسه أو لعائلته أو لأصدقائه أو قبيلته أو حزبه أو بعض الجماعات الأخرى ذات الصلة به، وبالتالي فهو كسر قاعدة سلوك أخلاقية أو اجتماعية، ومن هنا جاء مصطلح الفساد corruption من الفعل اللاتيني rumpere، والذي معناه الكسر.

مفهوم الفساد المالي:

يعرف الفساد المالي على أنه الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية. ونظرا لكونه لا يترك أي معلومات أو آثار خلفه في دفاتر المؤسسة، لأنه غالبا ما يكون نتيجة تواطؤ، الشيء الذي يصعب مهمة المدقق لاكتشافه، إلا أن بعض الدراسات قد ضمنت الفساد ضمن تعريفها للاحتيال المهني، الذي اعتبر الاحتيال هو استغلال الفرد لمهنته من أجل الإثراء الشخصي، وذلك بإساءة الاستخدام المتعمد لموارد وأصول المؤسسة، إذ يندرج تحت هذا التعريف كل السلوكيات وعمليات الاحتيال الاستثمارية مهما كان حجمها، كاختلاس الأصول، والاحتيال في البيانات المالية والفساد، والسرقه، واستخدام ممتلكات المؤسسة لمنافع شخصية.

ومن خلال دراسات جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين، حددت أساليب لاحتيال كالاتي:

-اختلاس أصول وممتلكات المؤسسة وموجوداتها.

-إصدار تقارير مالية لا تتوافق مع الوضعية الاقتصادية الحقيقية للمؤسسة.

أنواع الفساد المالي:

تتعدد أنواع الفساد المالي وقد حددت فيما يلي:

- الرشوة؛
- تضارب المصالح؛
- الإكراميات والهدايا؛
- الابتزاز مقابل أداء خدمة...الخ

فالفساد المالي يظهر عموما من خلال اختلاس المال العام، تبييض الأموال واختلاس الأملاك والأصول سواء كانت في القطاع العام أو في القطاع الخاص، فالرشوة والاحتيال في البيانات المالية والمعلومات المالية الذي يعد تزويرا واختلاسا وما ينطوي عليه من خداع لمستخدميها، وفي كل الأحوال هدفه الحصول على مزايا غير قانونية أو غير عادلة، وهو ما يعتبر مخالفا لالتزام الشخص مع المؤسسة وبنود عقده معها.

دور التدقيق الخارجي في مكافحة الفساد المالي

من المهم جدا أن تكون التقارير المالية صحيحة وموضوعية وتعكس فعلا الصورة الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة وأرباحها وخسائرها، فالمدقق الخارجي يلعب دورا فعلا في ضمان جودة المعلومات المالية التي تحتويها هذه التقارير من خلال التعرف على مدى نجاعة نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة ومدى التزامها بالمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي

تبرز أهميته في الحد من ظاهرة الفساد عن طريق التماس المباشر بين موظفي التدقيق وجميع الأنشطة التي يمارسونها، حيث إن خضوعها بشكل مباشر ومستمر

من قبل موظفي التدقيق يجعل هؤلاء على اطلاع بكل التغييرات التي تحدث أثناء عملية تنفيذ هذه الأنشطة كذلك تجعلهم على اطلاع بمجالات الانحراف التي تحدث أثناء تنفيذ الأنشطة الخاضعة للتدقيق. ومن أهم مقومات التدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة الفساد الإداري توفير مستلزمات النهوض بواقع وظيفة التدقيق الداخلي وجعلها أكثر كفاءة وفاعلية في تنفيذ المهام والواجبات المنوطة بها.